

مشروع عصرنة أنظمة الميزانية نحو ترشيد الإنفاق العمومي

أ. تومي سلامي - جامعة الجزائر 3-

ملخص:

لعل ابرز ما ميز الساحة الوطنية خلال السنوات الأخيرة هو قيام الحكومة بمجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والحديث عن بعض الورشات التي لها علاقة بتكييف بعض طرق تسيير المالية العامة وفق المعايير الدولية، ويعتبر مشروع عصرنة أنظمة الميزانية من أهم المشاريع التي انطلقت فيها وزارة المالية لما سيحدثه من نقلة نوعية في أداء ميزانية الدولة وفعاليتها، مع إضفاء الشفافية عليها بما يضمن ترشيد الإنفاق العمومي.

Résumé

Parmi les choses qui ont marqué la scène nationale c'est dernière années , l'engagement du gouvernement algérien dans des réformes financière et économiques et les débats autour des ateliers qui visent l'adaptation des modèles de gestion des finances publiques avec les normes internationales , parmi les projet les plus important lancés par le ministère des finances s'inscrit le projet de la modernisation des systèmes budgétaires car il assure une amélioration qualificative de la performance et l'efficacité du budget de l'Etat et de sa transparence chose qui garantis la rationalisation des dépenses publiques.

المقدمة:

بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وما ترتب عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر المباشر على قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع مست كل الميادين سواء بصفة ذاتية أو عن طريق التعاون مع الهيئات المالية الدولية، خاصة مع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أين أسفر هذا التعاون على الإمضاء على مجموعة من الاتفاقيات ترتب عنها تطبيق الجزائر لمجموعة من البرامج التصحيحية المصممة من طرف صندوق النقد الدولي تهدف في مجملها إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد

السوق وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية الصحيحة التي تسمح باستعادة الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي من خلال العمل على إتباع سياسة مالية تقشفية وإجراء تعديلات هيكلية على باقي السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، غير انه وبعد ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة التي ساهمت بصورة مباشرة في ارتفاع الإيرادات الميزانية من جهة وإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى عمدت الحكومة الجزائرية على إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية المتبعة عن طريق إتباع سياسة مالية أكثر توسعا وسياسة اجتماعية أكثر تفتحا على الطبقات المحرومة ومحدودة الدخل، إلا أن ذلك لم يمنعها من مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها عن طريق الاستمرار ومواصلة تكييف أنظمتها المالية والاقتصادية مع متطلبات اقتصاد السوق بجعلها مطابقة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

رغم أن الجزائر اتبعت بفضل البجوحة المالية التي تعيشها خلال السنوات الأخيرة سياسة مالية توسعية، إلا أنها تولى أهمية كبيرة لتوجيهها نحو تجسيد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق جعلها أكثر فعالية في استغلال الموارد المالية المتاحة ومرآة عاكسة للتوجه الاقتصادي للبلاد من خلال الانطلاق في مجموعة من المشاريع التي تهدف في مجملها إلى تحقيق متطلبات المرحلة الاقتصادية، وباعتبار الميزانية العامة للدولة الوسيلة الأساسية التي تعمل من خلالها على تجسيد أهداف السياسة المالية في الواقع لاحتوائها على أدوات السياسة المالية من نفقات وإيرادات وعجز مالي أو فائض ومن أجل ذلك عمدت الحكومة الجزائرية على بعث برنامج إصلاح جديد يعمل على إصلاح النظام الميزاني الحالي وجعله أكثر شفافية وفعالية في ترشيد الإنفاق العمومي بما يخدم أهداف السياسة المالية بصفة خاصة والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة من خلال مشروع جديد يسمى "عصرنة أنظمة الميزانية" خاصة بعد أن اثبت النظام الموازي الحالي فشله في مساندة التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

الإشكالية: ما مدى أهمية تطبيق مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية في ترشيد الإنفاق العمومي ؟

حتى يمكننا الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في بحثنا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مفهوم الميزانية، وما المقصود بترشيد الإنفاق العمومي ؟

ب- ما هي دوافع إصلاح النظام الموازي الحالي ؟

ت- ما مضمون هذه الإصلاحات، وماهي آلياتها في ترشيد الإنفاق العمومي ؟

ث- ماهي أهداف مشروع عصرنة أنظمة الميزانية ؟

ج- ماهي الخطوات التي أنجزت وماهي معوقات إنجاز المشروع ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات صغنا الفرضيات التالية:

- أ- تعتبر الميزانية العامة للدولة الوسيلة الوحيدة لتنفيذ الإنفاق العمومي .
- ب- يعتبر النظام الموازي الحالي غير قادر على مسايرة التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية.
- ت- يعتبر مشروع عصرنه الأنظمة الميزانية ذا أهمية بالغة في ترشيد النفقات العمومية وتحقيق جملة من الأهداف إذا ما أحسن تطبيقه .
- ث- يعتبر مشروع عصرنه أنظمة الميزانية ضروري لتحقيق جملة من الأهداف التي تعمل على تجاوز عيوب النظام الموازي الحالي.
- ج- إن أسباب عدم تطبيق النظام الموازي الجديد يرجع لعدة عوائق.

منهج البحث:

لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي من اجل تقديم الإصلاحات التي جاء بها هذا المشروع، كما استخدمنا أيضا المنهج التحليلي والمنهج المقارن، المنهج التحليلي من خلال تطرقنا إلى أهمية تطبيق المشروع الجديد في ترشيد الإنفاق العمومي، والمنهج المقارن لإيضاح أهمية هذه الإصلاحات مقارنة بالنظام الموازي الحالي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة مشروع عصرنه أنظمة الميزانية لكونه يعتبر من الورشات الهامة التي باشرتها السلطات قصد إصلاح أداء ميزانية الدولة لما سيحدثه من نقلة نوعية في تنفيذ السياسة المالية للدولة، عن طريق إضفاء الشفافية في تحضير وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وتعزيز مسؤولية المسيرين في الوصول للأهداف المبرمجة.

أهداف البحث:

فهدف منه خلال هذا البحث إلى الوصول إلى النقاط التالية:

- ح- إطلاع المهتمين والباحثين على محتويات مشروع عصرنه الأنظمة الميزانية.
- خ- إبراز أهمية تنفيذ هذا المشروع في ترشيد الإنفاق العمومي.
- د- إبراز العراقيل التي تعيق تنفيذ هذا المشروع.

خطة البحث:

كي نتمكن من الإجابة عن الإشكالية ومن ثم عن التساؤلات التي طرحناها سنتطرق للموضوع من خلال النقاط التالية:

- أ- مفهوم ميزانية الدولة وأهميتها .
 - ب- دوافع إصلاح النظام الموازي الحالي .
 - ت- مضمون وأهمية مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية .
 - ث- أهداف مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية .
 - ج- تقييم تطور إنجاز المشروع .
- I. مفاهيم أساسية عن الميزانية العامة وترشيد الإنفاق العمومي:

سنحاول فيما يلي إعطاء لمحة سريعة عن كل من الميزانية العامة للدولة وترشيد الإنفاق العمومي حتى نستطيع التعرف فيما بعد على أهمية تطبيق مشروع عصرنة أنظمة الميزانية في ترشيد الإنفاق العمومي من خلال التطرق أولا لمفهوم الميزانية العامة للدولة، وثانيا لمفهوم ترشيد النفقات العمومية .

أ- مفهوم الميزانية العامة للدولة:

1. تعريفها:

وردت مجموعة من التعاريف المختلفة للميزانية العامة، ركز بعضها على الجانب المالي للميزانية، في حين ركز بعضها على الجانب القانوني للميزانية، بينما ركز البعض الآخر على الجانب الاقتصادي لها، وجمعت أخرى بين الجوانب جميعها أو بين بعضها، حسب الزاوية التي ينظر منها كل طرف للميزانية العامة، لذلك سنحاول التعرض لبعض هذه التعاريف فقد تم تعريفها "بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية"¹، وتم تعريفها بأنها " الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية قادمة وتعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة "²، كما تم تعريفها "إن الموازنة العامة للدولة تعتبر أداة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة سنة مالية مقبلة تستخدمها الدولة وتعتبر أداة رئيسية لذلك"³.

من خلال التعاريف السابقة نرى أن الميزانية هي عبارة عن خطة تقديرية للدولة وانعكاس لسياساتها المالية، تتضمن توقعاتها لنفقاتها وإيراداتها خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة، بهدف تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية .

2. تطور الميزانية العامة وأنواعها:

مع مر العصور وتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تطورت الميزانية العامة، سواء من حيث حجمها أو من حيث محتواها، أو من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فإذا نظرنا إلى الميزانية العامة في العصور القديمة لوجدناها تختلف كثيرا عما هي عليه في العصر الحديث، فبعد أن كانت الميزانية العامة للدولة تتميز بضعف حجمها من الإيرادات والنفقات أصبحت الميزانية مع ازدياد دور الدولة الاقتصادي أكبر حجما وأكثر أهمية، غير أن حجمها وأهميتها تختلف من نظام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، حسب الدور المنوط بها، وحسب النظام الاقتصادي السائد، وتتمثل أهم أنواع الميزانية فيما يلي:

1/2 - الميزانية التقليدية:

تعتبر الميزانية التقليدية من أول الميزانيات التي تم استخدامها في القديم ولازلت إلى حد الآن تستخدمها بعض الدول، خاصة الدول النامية، وقد تم استعمالها خاصة في ظل نظرية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أنه مع مرور الوقت أصبحت تستخدم حتى في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث طبقا لهذا النوع من الميزانية يتم التركيز على الاعتمادات أكثر من الاهتمام بالخدمات، أين تأتي الميزانية في شكل فصول وبنود، بحيث تعمل أجهزة الرقابة المالية على التأكد من أن الإنفاق يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها، وأن إجراءات صرف النفقة تمت بصورة سليمة وقانونية، دون أن تراعي إن كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات فقط، إذ يعاب على هذا النوع من الميزانية اهتمامه بالجانب الرقابي مع تشدها في عملية الإنفاق، وفي كيفية الحصول على الإيرادات، وإغفالها جانب الانجاز في العمل⁴.

2/2 - ميزانية الأداء والبرامج:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ العمل بهذا النوع من الميزانية في بعض الدول خاصة المتقدمة منها، حيث أنها تختلف عن الميزانية التقليدية بكونها تكون مبنية على أهداف محددة مسبقا من عمليات التحصيل والإنفاق، إذ أنها تتضمن مجموع الاستثمارات والمشاريع التي تسعى الدولة لتنفيذها، مع تحديد الجدوى الاقتصادية من كل مشروع، ثم مقارنتها بالتكلفة المالية والزمنية لها.

طبقا لهذا النوع من الميزانية فإن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون من أجل تحقيق أهداف معينة ومحددة مسبقا، وليس مجرد شراء السلع والخدمات، وأن الخدمة التي أنجزت يجب أن تكون مطابقة لما هو مخطط لها وفق الجدول الزمني، ودون أن تتجاوز الاعتمادات المخصصة لها، حيث أن هذا الأسلوب يؤدي إلى رفع مستوى الأداء، وترشيح الإنفاق، والحيلولة دون الإسراف مع تقييم النتائج بالأهداف المخططة مسبقا.

2/ 3- ميزانية التخطيط والبرمجة:

ظهر هذا النوع من الميزانيات نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالميزانية العامة، خاصة لدى الدول التي تعتمد التخطيط أداة أساسية في رسم سياستها الاقتصادية، حيث يهدف هذا النوع من الميزانية إلى الربط بين الاعتمادات المالية وبين تحقيق الأهداف المخططة، أين يتم مسبقاً تحديد جميع الأهداف المراد تحقيقها حسب الأولوية، انطلاقاً من الأهداف الرئيسية ووصولاً إلى الأهداف الثانوية، ثم يتم تحديد البرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وما يتطلبه كل برنامج من تكلفة مالية، وما يحتاج له من مدة زمنية، على أن تحدد المدة الزمنية حسب الخطة الاقتصادية المصممة والتي قد تكون لعدة سنوات .

إن هذا النوع من الميزانية حتى وإن كان يساعد على وضع المخططات التنموية إلا أنه يعطي لوظيفة التخطيط الأولوية والأهمية، دون الاهتمام بمدى تحقيقها النتائج المنتظرة منها أو تقييمها.

3. أهمية الميزانية العامة للدولة:

مع تطور علم المالية العامة وازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة سياستها المالية ازدادت أهمية الميزانية العامة للدولة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كانت السياسة المالية تعكس الجانب النظري لتدخل الدولة فإن الميزانية العامة للدولة تعتبر الجانب التطبيقي لهذه السياسة، لذلك فإننا سنحاول التطرق لأهمية الميزانية العامة فيما يلي:

3/ 1- الأهمية السياسية للميزانية العامة:

إن أهمية الميزانية العامة من الجانب السياسي تكمن في كونها وإن كانت وثيقة إدارية تقوم السلطة التنفيذية بإعدادها إلا أنها عملاً تشريعياً تقوم به السلطة التشريعية بالمصادقة عليه، مما يسمح لها بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال مطالبتها بتعديل الميزانية العامة أو إلغائها كلياً، حيث أنه في الدول ذات النظام السياسي البرلماني تمثل المصادقة على الميزانية دليل الثقة بالحكومة، أما رفضها فيعني سحب الثقة من الحكومة وإقالتها⁵، أما في الدول ذات النظام السياسي الرئاسي فإن رفض الميزانية العامة يعتبر وسيلة للتعبير عن عدم الموافقة على برنامج الحكومة.

ومنه فإن الأهمية السياسية للميزانية تكمن في أن تنفيذ الميزانية العامة للدولة يتطلب موافقة السلطة التشريعية بالإذن للسلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات والقيام بالنفقات العامة للدولة.

3/2. الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة للدولة:

إن اتساع نطاق تدخل الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي عن طريق سياستها المالية جعل من الميزانية العامة مرآة عاكسة لاتجاهات السياسة المالية للدولة وحركتها، وفقا لأهداف السياسة الاقتصادية، لذلك فإن الميزانية العامة حظيت بأهمية بالغة في العصر الحديث، لاسيما في الدول المتقدمة، إذ لم تعد مجرد وثيقة تقديرية وتفصيلية للإيرادات والنفقات مثلما كانت عليه في الفكر التقليدي، بل أصبحت تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث أنه بعد الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية سواء بسبب ارتفاع نفقات التسلح أو بسبب ارتفاع نفقات إعمار ما خربته الحرب، وبعد ظهور فكرة العجز الموازي، أصبحت الميزانية العامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي للدولة، فتؤثر فيه وتتأثر به وأصبحت للسياسات الانفاقية والضريبية دور كبير وفعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية من تضخم وركود اقتصاديين⁶.

3/3. الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة للدولة:

مثلما تعتبر الميزانية العامة مرآة عاكسة للسياسة المالية في المجال الاقتصادي فإنها تعتبر كذلك في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة لفئات المجتمع، سواء عن طريق النظام الضريبي بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة وإعفاء ذوي الدخل الضعيف، أو عن طريق التحويلات الاجتماعية الموجهة للطبقات الاجتماعية الفقيرة، ومن هنا جاءت الأهمية الاجتماعية للميزانية، خاصة أنها تهدف إلى توزيع الثروات بين أفراد المجتمع والتقليل من الفوارق الاجتماعية، مع مساعدة الفقراء والمحتاجين وتمكينهم من حياة أفضل.

بـ مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

1. تعريف ترشيد الإنفاق العام:

لقد وردت عدة تعاريف ومفاهيم لتحديد المقصود من ترشيد الإنفاق العام سنكتفي فيما يلي ببعضها، فقد تم تعريفه " هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة"⁷. كما تم تعريفه " ترشيد الإنفاق العام يعني قيام الإدارات المكلفة بالإنفاق باتخاذ مجموعة من التدابير من اجل تأهيل النفقة العامة لتحقيق المنفعة بأقل التكاليف الممكنة، مع مراعاة جودة الخدمات والسلع بكيفية تؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة"⁸.

من خلال التعريفين السابقين نرى أن ترشيد الإنفاق العام يعني زيادة فاعلية الإنفاق العام بالقدر الذي يسمح للوصول إلى النتائج المخططة، مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، دون أن يعني

ذلك ضغطه، مما يؤثر على الأهداف المنتظرة منه، وإنما يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام⁹، حيث أن الترشيد عبارة عن خطة عمل وإستراتيجية تهدف إلى تحقيق المشاريع المبرمجة وفق مدة محددة وبأقل تكلفة، أين تعتبر الشفافية ضمان لترشيد الإنفاق العام، لأنها تتيح لجميع الفاعلين مراقبة البرامج وتقييم الأدوات مع أداء الأجهزة الحكومية، من خلال استخدام موازنات أكثر شفافية ووضوح، سواء من حيث تنفيذ البرامج، أو من حيث صرف الاعتمادات، مع تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية المعتمدة في مرحلة التنفيذ.

2. ضوابط ترشيد الإنفاق العام:

حتى تستطيع النفقات العامة تحقيق النتائج المنتظرة منها وتلبية الحاجات الأساسية وبأقل تكلفة في ظل وجود آليات مراقبة وتقييم، يجب احترام مجموعة من القواعد كما سيأتي:

2/1- تحقيق المنفعة العامة:

إن المقصود بذلك أن تعمل النفقة على تحقيق أكبر قدر من المنفعة، حيث أن قيام الدولة بالإنفاق في مجال ما دون أن يترتب عن ذلك¹⁰ منفعة عامة تعود على المجتمع أو الأفراد يعني أنه لا مبرر لها، أي أن النفقة لا تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد والجموعات دون البعض الأخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية.

2/2- الاقتصاد في التكلفة:

إن الاقتصاد في النفقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنفعة، بحيث كلما انخفضت تكلفة النفقة العامة إلا وتحقق النفع العام بكيفية أكثر¹¹، غير أن ذلك لا يعني الاقتصاد إلى حد النقشف، بل يعني حسن التدبير والابتعاد عن إسراف أو تبذير الأموال العامة في مجالات غير مفيدة، مما يستلزم الابتعاد عن النفقات التي تكون إنتاجيتها ضعيفة، الأمر الذي يقتضي تحديد أولويات الإنفاق بحسب أهمية الخدمة المراد تقديمها والنتائج المنتظرة منها، وإن توظف النفقة باقتصاد لتحقيق أهم الأهداف وأكثرها نفعاً.

2/3- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:

ينبغي أن تعكس النتائج المترتبة عن النفقة المردودية الاقتصادية والاجتماعية لها، وأن تكون ذات جودة عالية تعكس كذلك قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، حتى تتجنب الحكومة المصاريف الإضافية التي قد تكون عبئا إضافيا على الخزينة العمومية إذا ما انحزت الخدمة بأقل جودة.

II. دوافع إصلاح النظام الموازي الحالي:

إن سعي الحكومة الجزائرية في القيام بإصلاح المالية العامة للدولة بصفة عامة والميزانية العامة بصفة خاصة حتى وإن كان بدوافع تتعلق بأولويات ذات علاقة بالسياسة المالية، بما يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد والاستعمال العقلاني لها، وبأكثر فعالية، وأخرى ذات علاقة بتحسين أداء الخدمة العمومية، إلا أنها في الواقع تندرج ضمن إطار يتعلق بالاستمرار في مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتها بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، والتي يروج لها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كمرحلة ثالثة للبرامج التصحيحية التي أطلقتها صندوق النقد الدولي، بعد كل من مرحلتَي الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وبعد فشل برامجه التصحيحية في بعض الدول لعدم تحقيقها الانطلاقة الاقتصادية المنشودة، وتسببها في تفاقم الفوارق الاجتماعية لدى كثير من البلدان، كانتشار الفقر والتهميش، وقصد تبرير هذا الفشل وإبعاد المسؤولية عن برامجه التصحيحية سارع صندوق النقد الدولي إلى ربط ذلك بالفساد الإداري الموجود في تلك الدول، وغياب الشفافية في تسيير المالية العامة¹².

لأجل ذلك اقترح صندوق النقد الدولي على الدول المعنية ببرامجه التصحيحية في إطار انتقالها إلى اقتصاد السوق القيام بإصلاحات على المستوى السياسي وعلى المستوى المؤسساتي، عن طريق إعادة النظر في مجموع الإجراءات والممارسات التي تمس بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة طريقة ممارسة الحكم، وفق ما يسمى " بالحكم الراشد"، حيث أن الحكم الراشد المالي حسب مفهوم المؤسسات المالية الدولية يعني إنجاز مجموعة من الإصلاحات القانونية، التقنية، المؤسساتية والبشرية، شريطة أن تضمن هذه الإصلاحات توفر عاملين أساسيين، يتعلق الأول بضمان تسيير سليم وفعال للميزانية، ويتعلق الثاني بضمان رقابة قبلية وبعديّة فعالة من حيث الأداء ومن حيث الأهداف، إذ يعتبر هذان العاملان حسب رؤية المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك العالمي من أهم المعايير التي تترجم الطريقة التي تمارس بها السلطة تسيير الموارد المالية والاقتصادية، كما ترى هذه المؤسسات المالية الدولية إن الوصول إلى الحكم الراشد المالي يعني السماح لكل الفاعلين في المجتمع من سلطة تنفيذية، وسلطة تشريعية وفعاليات المجتمع المدني ومواطنين، بالمساهمة في تسيير المالية العامة للدولة، عن طريق هندسة نموذج رسمي متقاطع ومهيكل، تتمازج فيه كل العناصر لاتخاذ القرارات الإستراتيجية .

إن مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية وتمويل من البنك العالمي للإنشاء والتعمير في حدود 18 مليون دولار يعتبر جزء من مشروع إصلاح أكبر، يهدف إلى إحداث إصلاحات شاملة وموسعة، تسعى من خلالها الجزائر إلى إحداث تغيير في المناخ المؤسساتي الهيكلي والوظيفي، كي تجعل من هذه الإصلاحات تمس كل الميادين دون استثناء، حيث أن هذا المشروع جاء استجابة للنقائص التي تعيب الميزانية العامة الحالية، قصد معالجتها وإحداث تغييرات جوهرية عليها في كل مراحلها¹³، لكونها تؤثر على طريقة تقديمها، وعلى مساهمتها في تصميم

السياسة الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى نوعية المعلومات التي تتضمنها، ومن أبرز النقائص التي تعيق الميزانية الحالية وتحيدها عن أهدافها نجد مايلي¹⁴:

- أ- غياب إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتخطيط السياسة المالية للدولة على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد، إذ تعتبر ميزانية الدولة مجرد وثيقة محاسبية سنوية لا تحتوي أي تخطيط أو تنبؤات عن المستقبل.
- ب- إن اعتماد النظام الموازي القائم في تبويب الميزانية على المعيارين الإداري والهدف من النفقة، بتقسيم النفقات إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز وفقا للوحدات الحكومية والهيئات الوطنية الأخرى، يجعلها لا تواكب التغييرات الاقتصادية ولا السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- ت- إن تقسيم النفقات العامة قائم على الإمكانيات والوسائل المتاحة، ومن ثم فإن الإنفاق العام قائم هو الآخر على الوسائل والإمكانيات المتاحة، دون أن تكون له غاية أو هدف استراتيجي .
- ذ- تعقد وعدم وضوح الوثائق الاقتصادية، مما لا يسمح بتفحصها وقراءتها قراءة صحيحة وسليمة، تعطي رؤية واضحة عن السياسة المالية للبلاد.
- ر- تخضع الميزانية العامة الحالية لرقابة قبلية قائمة على تغليب مبدأ ملاءمة النفقة على مبدأ الفعالية، ولرقابة بعدية غير ذات أثر على تحسين التسيير الداخلي.
- ز- مسؤولية محدودة للمسيرين من حيث الأداء ومن حيث النتائج، لقيام الإنفاق العام على الإمكانيات والوسائل المتاحة دون الأهداف والنتائج .
- س- لا وجود لنظام معلوماتي وإن وجد فهو ضعيف الأداء.

من اجل كل ذلك سارعت السلطات الجزائرية وقررت المضي في الإصلاحات وإعادة النظر في النظام الموازي القائم والممارسات المالية الحالية، قصد محاولة تحويل الميزانية العامة للدولة من مجرد وثيقة جافة ومجردة للإيرادات والنفقات العامة إلى وثيقة شاملة ومرنة تترجم التوجهات الإستراتيجية للدولة، وتعطي نظرة واضحة وشاملة لأولوياتها ومسارها على المدى المتوسط.

III. مضمون وأهمية مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية في ترشيح الإنفاق العمومي:

إن انخراط الجزائر في القيام بعصرنة ميزانية الدولة مثلها مثل بعض الدول المتقدمة، مثل أمريكا، كندا وفرنسا، ستجعلها تدخل في سياسة مالية جديدة قائمة على الأهداف والنتائج، وستشكل لها بلا شك رفعة نوعية في الالتزام بالحكم الرشيد، حيث أن الانطلاق في هذه الورشة وتجسيدها سيكون له تداعيات أكيدة على القطاعات الأخرى، وسيسمح بتحقيق فعالية كبيرة في استعمال الموارد العمومية للدولة وتصرفاتها، إذ أن الإصلاحات المراد القيام بها ترمي إلى تطوير وتبسيط دور الميزانية وجعلها أكثر شفافية في كل مراحلها، حتى من حيث الرقابة الداخلية والخارجية، وتعتبر إعادة هيكلة بنية النفقات العمومية ومسار تنفيذها الركيزة الأساسية

والهامة في مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية، لذلك سنتطرق فيما يلي لأهم الإصلاحات الجديدة التي جاء بها هذا المشروع، مع ذكر أهميتها في ترشيد الإنفاق العمومي:

أ- محاور الإصلاحات:

يرتكز برنامج عصرنة الميزانية العامة للدولة في سعيه نحو إحداث تغييرات وتعديلات هيكلية على النظام الحالي للميزانية على محورين اثنين هما:

1- تغيير القواعد والممارسات في تحضير الميزانية وتنفيذها ورقابتها:

يرمي هذا المحور من الإصلاح إلى تسهيل التحكم في مجموع النفقات العامة وتسهيل تحديد الخيارات الإستراتيجية للدولة، عن طريق التحليل الدقيق للمعلومات، مما يسمح بإضفاء الشفافية وترقية المناقشات حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز الرقابة على تنفيذ الميزانية وتحسين أدائها في انجاز السياسات والاستثمارات المدونة في الميزانية، حيث أن تحقيق ذلك يتطلب إتباع الخطوات التالية¹⁵:

1/1- وضع ميزانية متعددة السنوات:

طبقا لهذا يتم تحضير ميزانية ثلاثية للثلاث سنوات القادمة، يتضمن الجزء الأول الميزانية السنوية، حتى تحتفظ الميزانية العامة بسنويتها من الناحية القانونية وحتى يسمح للبرلمان بالمصادقة عليها، ويتضمن الجزئين الآخرين التوقعات والتنبؤات للسياسات المالية المتوقعة خلال السنوات القادمة، مع إدماجها في إطار اقتصادي متناسق لنفس المدة، حيث أن ذلك يتطلب إعادة النظر في بنية الميزانية ووضع مجموعة من القواعد والإجراءات الجديدة التي تسمح بتحضير الميزانية وفق ما يتناسب والإصلاحات الجديدة، التي تسمح بقياس فعالية المسيرين في تحقيق الأهداف بناء على مؤشرات معينة ومحددة مسبقا .

1/2- تحسين تقديم ونشر الميزانية:

تتضمن هذه الخطوة إنشاء وثائق ميزانية جديدة وبمبسطة بعد تفحص مختلف الاحتياجات، انطلاقا من أولويات الحكومة واستجابة لجميع الجهات الفاعلة، قصد توفير المعلومات اللازمة وبأكثر مصداقية وشفافية وبصورة علنية، حتى تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة، وتعطي صورة واضحة عن وضعها المالي، مما يسمح لكل المتدخلين بإجراء نقاشات مفتوحة ومفيدة حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، حيث أن علنية الميزانية والحسابات الخاصة بها من أهم مميزات الديمقراطية البرلمانية التي يتم على أساسها إعلام المواطنين عن الخيارات الأساسية للحكومة، والسماح للرأي العام بمراقبة السياسة المالية للحكومة.

1/3- صياغة السياسة المالية وتحضير البرامج ومتابعتها:

تعتبر هذه الخطوة تكملة للخطوات السابقة ولميزانية السنوات الثلاثة وهي تتضمن:

1/3/1- وضع إطار إنفاقي على المدى المتوسط: إن تحضير ميزانية الدولة يعتبر جزء من إطار إنفاقي متعدد السنوات، مهيكّل حول عدة برامج، يركّز تسييره على أساس تحديد الأهداف المخططة ومراقبة مدى تحقيقها، حيث انه يمثل وسيلة برمجة مالية متعددة السنوات¹⁶، توضح إستراتيجية القطاعات الوزارية في شكل اعتمادات مالية مخصصة للبرامج والأنشطة المتوقع القيام بها خلال الفترة القادمة، تعمل من خلالها وزارة المالية على توزيع الأموال على الوظائف المختلفة، انطلاقاً من أولويات الحكومة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، في إطار الاقتصاد الكلي، بعد أن تعمل كل وزارة على صياغة البرامج التي تريد تنفيذها مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وما تحتاجه هذه البرامج من نفقات، مما يسمح لوزارة المالية بتحديد سقفاً دلاليًا لنفقات كل إدارة، يكون متوافق مع التوازنات المالية والاقتصادية للدولة، قصد تحديد إطار ميزاني دقيق على مدى خمس سنوات، يساعد وزارة المالية من الناحية العملية على وضع إطار عام للدورة الميزانية على المدى المتوسط، ومتابعة أداءها وفعاليتها بواسطة مؤشرات الفعالية التي تتم صياغتها بعد التفاوض مع المسيرين عن البرامج المقترحة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعلى المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم أداء وقدرة المسيرين على تحقيق الأهداف، ومن الناحية الإستراتيجية تعطي فكرة واضحة وشاملة عن استراتيجيات القطاعات والأولويات الوطنية، وتسمح بتقوية الترابط بين التخطيط الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط وتحديد السياسة المالية للدولة خلال هذه الفترة .

1/3/2- تعزيز القدرة على تحليل المشاريع وتقوية منهجية التحليل القبلي للمشاريع: يتم ذلك عن طريق تقييم التكاليف المخصصة لكل برنامج على المدى المتوسط ومدى توافقها مع أولويات الإستراتيجية الوطنية، ومن ثم مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة.

1/4- إعادة هيكليّة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية:

إن هذه الخطوة ترمي إلى هدف رئيسي هو تصور مسار جديد للنفقة عن طريق تحديد إجراءات جديدة لتنفيذ النفقة تتميز بالبساطة وتحديد مسؤولية كل المتدخلين عن طريق جملة من المؤشرات .

2- وضع نظام معلومات ملائم وفعال:

إن الانتقال من الميزانية السنوية العادية إلى البرمجة المتعددة السنوات يتطلب نظام معلومات فعال، يعمل على جمع المعلومات وتصنيفها ومن ثم نشرها حول محيط معين بعد معالجتها، قصد استغلالها من كافة المتدخلين في العملية، لذلك نجد أن المحور الثاني الذي تركز عليه الإصلاحات الميزانية هو خلق نظام معلومات، يسمى بالنظام

المتكامل العام للميزانية، تدمج فيه كل مراحل الدورة الميزانية من التحضير إلى الإقرار، التنفيذ، التقييم، ثم المراقبة، ويتم وضعه عبر شبكة وطنية من الاتصالات تربط كل الأمرين بالصرف مع المحاسبين العموميين من جهة، وبينهم وبين مصالح وزارة المالية المتخصصة من جهة أخرى، بحيث يسمح هذا النظام بإعداد الميزانية وتحضيرها من أقل مستوى إلى أعلى مستوى، وفقا للتسلسل الهرمي للمسؤوليات، فتصعد من مسؤول إلى مسؤول أعلى للموافقة عليها واعتمادها، ثم إلى آخر أعلى منه، وهكذا حتى تصل إلى الوزارة المعنية، ثم إلى وزارة المالية، مما يسمح بتقوية قدرة وزارة المالية على التسيير الفعال لميزانية الدولة، وتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلالها¹⁷.

ب- بنية النفقات وفق مشروع عصرنة الميزانية:

تعتبر النفقات العامة المحور الرئيسي في عملية الإصلاح هذه، باعتبارها الأداة الرئيسية التي تعمل من خلالها الحكومة على توزيع الموارد المتاحة وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى الحكومة من خلال هذا المشروع الإصلاحية الجديد إلى إعادة النظر في تبويب النفقات العمومية، الذي يعتمد وفق النظام الحالي للميزانية على تقسيم نفقات التسيير إلى أبواب، أقسام، فصول ومواد، وتقسيم نفقات التجهيز إلى قطاعات وقطاعات فرعية، معتمدا على كل من المعيارين الإداري والهدف من النفقة، في حين أن تبويب نفقات المشروع الجديد يعتمد على المعايير التالية:

1- المعيار الاقتصادي:

حيث طبقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة، قصد جعلها مطابقة للمعايير الدولية، لاسيما التقسيم الاقتصادي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي، وبناء على ذلك يتم تقسيم النفقات إلى سبعة أبواب (أجور العمال، التسيير، الاستثمارات، التحويلات، المديونية العمومية، العمليات المالية، نفقات غير متوقعة).

2- المعيار الإداري:

طبقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات حسب التقسيم الإداري الداخلي، قصد ربط إعداد الميزانية بمفهوم التسيير المتمحور على النتائج، وبالتالي فإنه من الضرورة أن يتحمل مسؤول ما مسؤولية تحقيق الأهداف المسطرة.

3- المعيار الوظيفي:

طبقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات حسب الوظائف الكبرى للدولة مثل الصحة، التربية، الثقافة... الخ، مما يسمح بمقارنتها مع بقية الدول الأخرى¹⁸.

4 - معيار النشاط:

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير لكونه التقسيم الذي يتم على أساسه تخصيص النفقات للمسيرين، طبقاً للأهداف المصممة من جهة، ولإستخدامه في تحديد الأهداف التي تسعى الميزانية العامة لتحقيقها ومن ثم تحديد السياسة المالية للدولة من جهة أخرى، حيث يتم تقسيم النفقات طبقاً لهذا المعيار وفق التسلسل الهرمي للمهام الكبرى للوزارة كما يلي: محفظة، فبرنامج، فأنشطة، فأنشطة فرعية. كما يتم تقسيمها حسب الأولويات وتوجيهات الحكومة .

إن الاعتماد على هذا العدد من المعايير لا يعني أن هناك تداخل فيما بينها بل إن كل تقسيم هو مستقل عن الآخر، ولكنها متكاملة فيما بينهما بحيث تسمح في نفس الوقت بمعرفة:

- الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة،
- النتائج المنتظرة من هذه النفقة طبقاً للأهداف،
- الطبيعة الاقتصادية لهذه النفقة،
- ارتباط النفقة بوحدة من المهام الكبرى للدولة .

تد القواعد الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الموازني الجديد في ترشيد الإنفاق العمومي:

إن الجديد الذي جاء به مشروع عصرنة الميزانية فيما يخص تنظيم الميزانية، يتمثل في مجموعة من المفاهيم، ستسمح إذا ما تم تطبيقها بإحداث تغييرات جوهرية وفي العمق للنظام الموازني الحالي، عن طريق الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأداء والبرامج، الأمر الذي يؤدي ويسمح بترشيد الإنفاق العمومي، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي:

1- من حيث التنظيم الموازني:

- بدلاً من التنظيم الموازني الحالي أين يتم تخصيص الاعتمادات حسب القطاعات، أو حسب الأبواب والفصول، فإن التنظيم الجديد يعمل على توزيع الاعتمادات حسب البرامج، على النحو التالي:
- يتضمن كل برنامج مجموع الاعتمادات التي تشارك في إنجاز مهمة محددة ومعينة، تابعة لمصلحة واحدة أو لعدة مصالح، وتحدد المهمة على أساس جملة من الأهداف المتناسقة والمتكاملة، بحيث أن بلوغ الهدف يسمح بتطبيق سياسة عمومية محددة،
 - تقسم البرامج إلى برامج فرعية وإلى أنشطة وأنشطة فرعية، بحيث تشكل مجموع البرامج حافظة، وكل برنامج يتضمن مجموع الأنشطة التي تساعد على إنتاج خدمة عمومية، أما النشاط فإنه يتضمن جملة الأنشطة الفرعية التي تساعد على إنجاز جزء من البرامج.

2. من حيث المسؤوليات:

إن تطبيق هذا المشروع سيعطي مفهوما جديدا للتسيير، أين يصبح المسير مسؤولا عن النتائج ومتمتعاً بقدر واسع من الحرية في التسيير واتخاذ القرار، حيث طبقا لذلك فإنه يتطلب تعيين مسؤول لكل برنامج¹⁹ يعمل بتفويض من الوزير المعني على تحديد الاحتياجات المالية للبرامج، والتي على أساسها يتم إعداد ميزانية البرامج، مقابل التزامه بتحقيق أهداف معينة ومحددة يتم التفاوض عليها في إطار الشفافية والفعالية²⁰، على أن تكون له كامل الحرية في طريقة وكيفية تسيير الموارد المالية والبشرية المخصصة للبرامج، والموضوعة تحت تصرفه.

طبقا لهذا المفهوم الجديد فإن لكل برنامج إستراتيجية وأهداف ومؤشرات فعالية، كلها يتم التفاوض عليها أثناء تحضير وإعداد الميزانية وبكل شفافية، على أن يتم إلحاقها بمشروع قانون المالية لاطلاع البرلمان عليها، حتى يتمكن من خلالها مناقشة الاعتمادات المخصصة للبرامج والموافقة عليها أو تعديلها، وحتى يتمكن من مراقبة مدى التزام الحكومة بتطبيق الميزانية، ومدى تجسيدها للأهداف المتوخاة أثناء عرض قانون ضبط الميزانية.

كل برنامج يتم تحديد إستراتيجيته عن طريق تفاوض المسؤول عن البرامج مع الوزير المعني، أين يتم اختيار الأهداف المتوخاة من البرامج، على أن تكون هذه الأهداف محدودة العدد وقابلة للقياس بواسطة مؤشرات الفعالية وممكنة التحقيق، مع تحديد الفترة اللازمة لتحقيق الهدف، حيث يتم التفريق بين الهدف الاستراتيجي والهدف السنوي، فالهدف الاستراتيجي هو هدف طويل المدى خاص بنشاط يتعدى السنة، أما الهدف السنوي فهو هدف خاص بنشاط محدد بسنة مالية، كما يشترط في مؤشر الأداء أن يكون ذا علاقة بالهدف ويتضمن مقاييس ومعايير تسمح بتقييم الهدف، وتنقسم مؤشرات الأداء إلى ثلاث أنواع، مؤشرات رقمية كمية، مؤشرات رقمية نوعية ومؤشرات غير رقمية .

3. من حيث وسائل مراقبتها:

إن عصرنة أنظمة الميزانية على هذا النحو يسمح للجميع بمعرفة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال سياستها المالية، كما يسمح بتوفير أدوات عملية يستطيع من خلالها مختلف الفاعلين مراقبة مدى تجسيد أهداف السياسة المالية، من خلال مراقبة إنجاز البرامج المتفق عليها، ومدى تحقيقها لأهدافها، أين يستطيع الكل ممارسة صلاحياته الرقابية على النحو التالي:

3/1- الرقابة الداخلية:

إن الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأداء والبرامج عن طريق تفاوض المسيرين مع مسؤوليهم على البرامج والأنشطة التي يقومون بإنجازها، والأهداف التي يسعون لتحقيقها، خلال فترة محددة، من خلال إنجاز هذه البرامج والأنشطة، بالإضافة إلى تفاوضهم على المؤشرات التي تقيم مدى إنجاز هذه البرامج، وتحقيقها

لأهدافها، يسمح للمسؤول المباشر أيا كان مركزه، رئيس وزراء كان، أو وزير، أو مدير مركزي أو حتى مسؤول محلي بمراقبة مدى التزام مرؤوسه بتنفيذ البرنامج الموكل بانجازه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها في كل مرحلة من مراحل الانجاز .

إن تطبيق هذا النظام الموازي الجديد سيسمح بإجراء رقابة داخلية فعالة داخل السلطة التنفيذية نفسها، ويسمح بالتحكم في توجيه الموارد المالية نحو أهدافها، من حيث انه يعطي رؤية واضحة مسبقة للمسؤولين عن سير البرامج، قصد التحكم أكثر في آليات انجاز البرامج وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المسيرين، والبحث عن البدائل الممكنة، مما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة، ومن ثم يؤدي إلى ترشيد الإنفاق العمومي، وتوجيهه نحو أولويات الخطة الاقتصادية.

3/2- الرقابة الخارجية:

تعتبر المؤشرات المتفق عليها مع المسيرين و المحددة مسبقا من أهم الوسائل التقنية التي تسمح لهيئات المراقبة الخارجية مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية من القيام بدورها الرقابي بأكثر فعالية وبكل وضوح ومصداقية، حتى تتمكن من معرفة مدى التزام المسيرين بصرف ميزانيات المشاريع المكلفون بها على النحو الذي يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، حيث أن الإنفاق على أهداف معينة ممكنة القياس بمؤشرات محددة يسمح لهيئات المراقبة بالإضافة إلى مراقبة مدى صحة ومصداقية الحسابات والمعلومات التي يعرضها المسيرون بمراقبة مدى التزامهم بالوضوح والشفافية في تنفيذ البرامج، الأمر الذي يعني بان تنفيذ مشروع عصرنة أنظمة الميزانية يعتبر أمر ضروري ومفيد من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي، خاصة أن مؤشرات الأداء تسمح بقياس الفوارق بين النتائج المحققة والنتائج المنتظرة مع تقدير نوعية النتائج المحققة مقارنة بالنتائج المنتظرة والمبالغ المصروفة عليها، مما يسمح بتقدير نوعية التعديلات والتصحيحات اللازمة لتحسين أداء الميزانية وفعالية البرامج.

3/3- الرقابة البرلمانية:

يعتبر تمكين البرلمان من ممارسة صلاحياته وسلطاته عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة من مبادئ الديمقراطية التي تقوم على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بواسطة ممثليه في البرلمان²¹، لذلك سنرى أن إعداد الميزانية وتنفيذها وفقا للمشروع الذي تسعى الحكومة لتطبيقه يعطي الكثير من الوسائل العملية التي تسمح للسلطة التشريعية بممارستها صلاحياتها الرقابية على أعمال الحكومة، خاصة أن الميزانية العامة تعتبر أكثر أدوات الحكومة أهمية، لكونها تعبر عن السياسات المالية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة، باعتبارها تعرض أولويات الدولة عرضا شاملا، لأجل ذلك فان تحديد إطار إنفاقي متعدد السنوات على المدى المتوسط، والقيام بتحسين تقديم ونشر الميزانية، مع توضيح البرامج التي تتضمنها الميزانية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كلها عوامل تجعل من

الميزانية أكثر مصداقية ووضوح وتعزز من شفافتها، الأمر الذي يسمح من جهة للبرلمان بأجراء نقاشات مفيدة ومجدية على الأولويات الإستراتيجية للسياسة المالية للحكومة، مما يسهل عليه تحليل السياسات الاقتصادية للحكومة واخذ القرارات بطريقة ميسرة، ومن جهة أخرى يسمح له بإجراء رقابة قبلية على اختيارات الحكومة والأهداف التي تسعى إلى تجسيدها، من خلال البرامج المقترحة قبل المصادقة على قانون المالية، سواء على المدى القريب أو على المدى المتوسط، كما يسمح من خلال قانون ضبط الميزانية بإجراء رقابة بعدية على أعمال الحكومة، من خلال مراقبة مدى التزام الحكومة على الإيفاء بتعهداتها، من خلال تقييم الأهداف المحققة بواسطة المؤشرات الموضوعة مسبقا، الأمر الذي يعزز سلطة البرلمان في المساهمة في ترشيد الإنفاق العمومي.

IV. أهداف مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية:

- إن سعي الحكومة الجزائرية إلى إحداث تغييرات شاملة في النظام الميزاني الحالي، والانتقال من مفهوم ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأداء والبرامج إنما هو من أجل تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل فيما يلي²²:
- أ- خلق ثقافة قائمة على النتائج من خلال توجيه الميزانية نحو تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية للدولة،
 - ب- إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية العامة للدولة من خلال إحداث تحسين نوعي في كيفية تقديمها ونشرها، مما يجعل منها انعكاسا للسياسة المالية، ويسمح بتوضيح ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة،
 - ت- تحسين أداء الخدمة العمومية، عن طريق تحديد الأهداف وتقييم النتائج،
 - ث- تحسين نوعية التنبؤات في ميدان السياسة المالية بصفة عامة والنفقات العامة بصفة خاصة، عن طريق وضع ميزانية متعددة السنوات قائمة على إطار إنفاقي للمدى المتوسط،
 - ج- تسهيل اختيار الاستراتيجيات الوطنية، من خلال توفير معلومات وتحليل ذات نوعية عالية،
 - ح- تقوية متابعة تنفيذ الميزانية وفعالية تطبيق السياسة المالية والاقتصادية من خلال استعمال نظام المعلومات،
 - خ- إن تبسيط الإجراءات وإضفاء الشفافية على الميزانية يسهل عملية المراقبة قبلية والبعدية للنفقات،
 - د- إن عملية تقييم التسيير القائمة على النتائج تدفع المسؤولين والمسيرين إلى تحمل مسؤولياتهم،
 - ذ- إن إضفاء الشفافية على تسيير الموارد المالية يسمح بتقييم نوعية الحكم الراشد،
 - ر- إن تحديد البرامج وفق الأولويات والاستراتيجيات يسمح بالاستعمال العقلاني للموارد المالية وبطريقة أكثر فعالية، ويجعل من الميزانية أداة في خدمة المواطنين وترد على انشغالهم،
 - ز- إن عصرنة الميزانية العامة على هذا النحو يسمح للسلطة التشريعية بممارسة صلاحياتها على النحو الذي يمكنها من مناقشة الاختيارات والأولويات الإستراتيجية للدولة، ومراقبة مدى التزام الحكومة بتنفيذ

برامجها، وتحقيق الأهداف المنتظرة منها، ومن ثم يكون دور البرلمان أكثر فعالية من حيث الترخيص للاعتمادات، ومن حيث مراقبة تنفيذها .

س- إن إعطاء حرية أكبر للمسيرين تسمح بتسخير كامل كفاءتهم وقدراتهم على النحو الذي يسمح بتحقيق الأهداف التي تم التفاوض عليها،

ش- إن جعل الميزانية العامة مرآة عاكسة للإستراتيجية العامة للدولة يسمح للبرلمان بالتصويت على البرامج وعلى الأهداف، بدلا من التصويت على الاعتمادات فقط .

7. تقييم تطور إنجاز المشروع:

بعد أن تعرفنا على كل الجوانب المتعلقة بمشروع عصرنة الميزانية في الجزائر سنحاول فيما يلي تقييم تطور إنجاز المشروع، من خلال التعرض أولا لأهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة من اجل وضعه حيز التطبيق خاصة أنها حددت سنة 2012 لانطلاق العمل بهذا المشروع، ثم نتطرق ثانيا إلى الأسباب التي منعت تجسيده عن طريق ذكر العراقيل التي تحول دون تنفيذه في الواقع، خاصة إذا ما علمنا أن المشروع تم الانطلاق فيه منذ سنة 2005 أي منذ أكثر من ستة (06) سنوات.

أ- الخطوات المسطرة من اجل تجسيد المشروع:

حتى تتمكن الحكومة من تطبيق مشروع عصرنة أنظمة الميزانية في الآجال المخطط لها وبالكيفية الصحيحة سطرت مجموعة من الإصلاحات والإجراءات المرافقة، يتطلب القيام بها قبل وضع المشروع حيز التطبيق، وذلك بإتباع خطوات معينة، سنحاول فيما يلي التطرق لهذه الخطوات مع التعرض لما تم القيام به في هذا المجال ولما لم يتم القيام به.

1. القيام بتكوين الموظفين المعنيين بتطبيق المشروع:

تعتبر هذه الخطوة من أولى الخطوات التي قامت بها وزارة المالية بالتعاون مع بعض الخبراء الكنديين، حيث قامت في بادئ الأمر بتكوين مجموعة من موظفي المديرية العامة للميزانية، بالإضافة لبعض المحاسبين والمسيرين من بعض الوزارات المعنية ممن لهم علاقة مباشرة بتطبيق المرحلة الأولى من البرنامج، قصد الحصول على المعارف اللازمة والضرورية التي تسمح بالتحكم في التقنيات الجديدة للمشروع، والتي تسمح بتطبيقه ودمجه دون التأثير على مسار الدورة الميزانية، حيث سطرت وزارة المالية كمرحلة تجريبية أولى قبل تعميم البرنامج في التاريخ المذكور أعلاه، تطبيق البرنامج على بعض العينات من الوزارات، حتى يتم من جهة التعود عليه، ومن جهة أخرى التعرف على النقائص الموجودة ومعالجتها، أين تم في هذه المرحلة اختيار كل من وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة التربية، وزارة الأشغال العمومية كعينات لتطبيق هذا البرنامج في مرحلة أولية.

بعد أن كان التكوين في المرحلة الأولى ذا طابع مهني يهدف إلى تكوين الموظفين على التحكم في التقنيات، فإن التكوين الذي تم في المرحلة الثانية هو ذا طابع بيداغوجي، أين تم تكوين مجموعة من المكونين ممن لهم مؤهلات محددة، قصد تأهيلهم وتحضيرهم للقيام فيما بعد وقبل تعميم تطبيق المشروع الجديد في مرحلة ثالثة بتكوين جميع الفاعلين في الدورة الميزانية وفي جميع المؤسسات الإدارية، غير انه ولعدة أسباب سنأتي على ذكرها فيما بعد توقفت عملية التكوين بعد المشروع في هذه المرحلة.

2. القيام بتهيئة المناخ الملائم لتطبيق المشروع:

إن أهم الخطوات التي إستوجب القيام بها قبل تطبيق المشروع هو تهيئة الظروف الملائمة التي تسمح بتطبيقه دون مشاكل أو عراقيل، من خلال إجراء جملة من الإصلاحات، منها ما هو ذو طابع قانوني، ومنها ما هو ذو طابع تقني .

2/1- الإصلاحات القانونية:

لتفادي التعارض بين القوانين السائدة ومشروع عصرنة أنظمة الميزانية الجديدة سطرت الحكومة القيام بجملة من التعديلات على بعض القوانين قصد تكييفها وجعلها تتماشى مع أحكام المشروع الجديد ويتمثل أهمها في:

- ✓ تعديل القانون العضوي رقم 17/84 المؤرخ في 07/07/84 المتعلق بقوانين المالية: يعتبر هذا القانون الأداة الأساسية التي تنظم تسيير المالية العامة في الجزائر، لذلك كان من الضروري تعديله حتى تصبح الإجراءات الجديدة للمشروع غير مخالفة للتشريع القانوني السائد، غير أن ذلك لم يتم لحد الآن .
- ✓ تفعيل قانون ضبط الميزانية: تم لثالث مرة في الجزائر تفعيل قانون ضبط الميزانية تمهيدا لتقديمه في السنوات القادمة، خاصة انه يعتبر أداة ضرورية لتطبيق المشروع الجديد المتعلق بعصرنة أنظمة الميزانية، لكونه يسمح للبرلمان بتقييم مدى تحقيق البرامج المسجلة في قانون المالية والنتائج المرغوبة منها، حيث تم تقديم القانون رقم 01/11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بتسوية ميزانية سنة 2008 قصد مصادقة البرلمان على الاعتمادات المنجزة خلال سنة 2008 .

2/2- الإصلاحات التقنية:

إن الهدف من هذا النوع من الإصلاحات هو توفير الإمكانيات والوسائل التقنية التي تسمح بتطبيق المشروع وتكييف إجراءات إعداد وتنفيذ الميزانية مع متطلبات المشروع الجديد، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1/2/2- خلق هياكل إدارية تقنية مختصة داخل وزارة المالية وباقي الوزارات والمؤسسات الإدارية الأخرى المعنية بالمشروع، قصد مراقبة تنفيذ المشروع ومتابعة تجسيده، حيث تم لهذا الغرض وعلى سبيل المثال خلق مديرية

عصرنة أنظمة الميزانية على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 364/07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة المالية مهمتها الأساسية إدارة المشروع الجديد عن طريق²³:

- متابعة مشروع عصرنة عملية الميزانية.
 - اقتراح كل نص قانوني أو تنظيمي مرتبط بإصلاحات عملية الميزانية.
 - تنفيذ ومتابعة التوجهات المنبثقة عن المشروع.
 - تعميم مضمون إصلاح الميزانية.
- كما تم بواسطة نفس المرسوم التنفيذي السابق خلق المديرية الفرعية لقانون ضبط الميزانية، على مستوى المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية مهمتها²⁴:

- استغلال الوثائق المحاسبية والميزانية للآمرين بالصرف والحاسبين العموميين.
 - جمع أي وثيقة إحصائية ومحاسبية ضرورية لتحضير مشروع قانون الضبط.
 - المبادرة بالمشروع التمهيدي للقانون المتضمن ضبط الميزانية.
- غير أن أغلب الوزارات والمؤسسات الإدارية لم تتجاوب مع ذلك ولم تعمل على خلق هياكل إدارية لهذا الغرض.

2-2/2- تم كذلك خلق وتطبيق مخطط محاسبي جديد للدولة، يتماشى والإصلاحات المزمع تنفيذها من خلال مشروع عصرنة أنظمة الميزانية ومطابقا للمقاييس الدولية.

3-2/2- إن تطبيق المشروع يتطلب تحضير بنية الميزانية التي تسمح بتبويب الميزانية وفق ما يتماشى مع متطلبات المشروع الجديد، بالإضافة إلى تحضير كل التقنيات والإجراءات المتعلقة بدورة الميزانية من إعداد وتنفيذ إلى التقييم والمراقبة، غير انه حتى وإن تم الشروع في ذلك منذ تبنى المشروع إلا أن العملية لازالت تراوح مكانها.

4-2/2- حتى يمكن إضفاء الشفافية على الميزانية العامة في كل مراحلها خاصة من حيث تقديمها ونشرها، فإن ذلك يتطلب تحضير وإعداد مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تساعد على تنفيذ المشروع وفق الأهداف المتوخاة منه.

بـ العراقيل التي تعيق تنفيذ المشروع:

على الرغم من الأهمية التي توليها الحكومة لتطبيق هذا المشروع، لما له من دور كبير في تشيد الإنفاق العمومي وتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية إلا انه مازال يتراوح مكانه، ويعود ذلك في نظرنا لبعض الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تطبيقه، حيث يتمثل أهمها فيما يلي:

- 1- عدم توفر الإرادة الكافية لدى بعض المسؤولين في التأقلم مع هذه الإصلاحات، سواء داخل وزارة المالية أو خارجها، خاصة على مستوى الجماعات المحلية، خوفا من أن ذلك قد يمس مصالحهم، ويظهر عيوبهم وعدم كفاءتهم في تسيير الأموال العمومية، خاصة أن تطبيق هذا المشروع يتطلب من المسيرين تحديد الأهداف المراد الوصول إليها من خلال البرامج المكلفون بتسييرها، ثم يتم تقييمهم من خلال النتائج المحققة، الأمر الذي خلق نوع من المقاومة لدى هؤلاء قصد تأخير تطبيقه أو حتى إلغائه .
- 2- عدم إرفاق المشروع بالدعاية اللازمة والضرورية التي توضح الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال تطبيقه، والفوائد التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، حيث أن عدم إقناع الغير بالجدوى من الإصلاحات يولد في المقابل النفور منها ثم المقاومة، لضعفهم أن ذلك يعرض مصالحهم للخطر .
- 3- نقص الكفاءة اللازمة لدى بعض الأطراف المسند إليها تفعيل وتنفيذ المشروع.
- 4- عدم توفر الجدية اللازمة لدى بعض المسؤولين في الإسراع بتطبيقه، بالنظر للبحوحة المالية التي تعيشها البلاد.

تد. الاقتراحات:

- قصد الإسراع والتمكن من تجسيد مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية بهدف اغتنام الظروف المالية المريحة التي تعيشها البلاد، والعمل على ترشيد الإنفاق العمومي، فإننا نرى أنه يجب:
- 1- إنجاز الكثير من الإصلاحات الاقتصادية تبقى غير ذات أهمية إذا ما لم ترافقها إصلاحات موازية في السياسة المالية للدولة، خاصة إن إنجاز مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية يعتبر من الإصلاحات المالية الضرورية والمهمة، والتي تعبر عن الإرادة السياسية في المضي في الإصلاحات التي تم الانطلاق فيها، قصد الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من جهة، وفي البحث عن ترشيد الإنفاق العمومي من جهة أخرى، لذلك فإن إنجاز هذا المشروع يتطلب إعطائه الأهمية اللازمة من أعلى السلطات في البلاد، وتهيئة كل الظروف التي تسمح له بتجاوز كل العقبات التي تعترضه، حيث أنه حتى وإن كانت وزارة المالية من الناحية العملية والتقنية تبدأوا أنها المخولة بتجسيد هذا المشروع ومتابعته، إلا أن السلطات التي تتمتع بها لا تسمح لها بإجبار الوزارات الأخرى على تطبيقه، كما أن خصوصية الواقع الجزائري تتطلب إسناد المشروع لجهة تتمتع بالسلطة والوصاية على جميع الهيئات الإدارية في البلاد، مثل الوزارة الأولى أو رئاسة الجمهورية، مما يحول دون عرقلته، ويفرض على الجميع الالتزام بتطبيقه .
 - 2- إن تطبيق مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية يتطلب إقناع جميع الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية، عن طريق توفير الدعاية اللازمة التي تشرح وتبين للجميع مزايا هذا المشروع، والفوائد التي يمكن أن تترتب عن تطبيقه .

3- إن انجاز هذا المشروع يتطلب إسناده لأشخاص يؤمنون بضرورة التغيير في السياسة المالية للبلاد وحثمية الإصلاحات المالية، ويتمتعون بقدر كبير من الكفاءة والمؤهلات اللازمة، بإشراك المختصين في السياسات الاقتصادية والمالية من أساتذة وإطارات من ذوي المؤهلات العلمية العالية، الكفيلة بإيجاد الحلول اللازمة لكل العقبات التي تعيق تنفيذه، وإدخال بعض الإصلاحات التي تؤدي إلى تطبيقه، بما يضمن الاستمرارية، ولا يعرقل تسيير المصالح العامة للدولة .

الخاتمة:

على الرغم من الإرادة السياسية في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، لاسيما في إطار الميزانية العامة للدولة، من خلال العمل على تجسيد مشروع عصرنة أنظمة الميزانية، إلا أنه بات من الضروري القيام بمجهودات واتخاذ تدابير تتسم بالشمولية، والانسجام وترقى إلى مستوى "المسؤولية السياسية"، وذلك من قبيل تقوية النصوص القانونية المكرسة لترشيح النفقات، مراجعة النصوص المنظمة للهيئات الرقابية ومراجعة مناهج تدبير الوزارات والهيئات المكلفة بالإنفاق، مع إحداث معايير مضبوطة للنفقات العامة، قصد الإسراع في تنفيذ هذا المشروع وفي هذا الطرف بالذات، في ظل الإمكانيات المالية المعتبرة التي تتوفر عليها الخزينة العمومية، قصد اغتنام هذه الفرصة الثمينة والتي قد لا تتكرر مرة أخرى لترشيح الإنفاق العمومي وفق ما يحقق الانطلاقة الاقتصادية الضرورية، التي تسمح بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وتجاوز مرحلة التبعية للصناعة البترولية وانتظار ارتفاع أسعار البترول، خاصة أن هذا المشروع إذا ما تم تجسيده سيغير في العمق أساليب تسيير الأموال العمومية، بالمرور من منطلق الوسائل إلى منطلق النتائج، أين لن تصبح مهمة المسيرين تنفيذ الميزانية فقط، وإنما الاختيار بين جملة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق نتائج معينة ومحددة مسبقا، مما يمنحهم الاستقلالية التامة وحرية المبادرة من أجل تجسيد البرامج المكلفون بتسييرها، بما يضمن تحقيق النتائج المنتظرة منها، في مقابل تحميلهم مسؤولياتهم في حالة الإخفاق، أين يكون التقييم والرقابة الوسيلتان الأساسيتان اللتان تضمنان ترشيح الإنفاق العمومي.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

1- الكتب:

- (1) محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2003.
- (2) د: سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- (3) إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة طبع.
- (4) د: طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

- (5) عبد العالي الصكبان، ميزانية الدولة، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1969.
- (6) د: أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1989.
- (7) د: ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طبعة أولى، الجماهيرية الليبية، 1994.
- (8) محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
- (9) د: غازي عنابة مالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، طبعة أولى، بيروت، 1990.
- (10) د: محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

ب- التقارير:

- (1) البنك العالمي، تقرير حول التنمية في العالم، 2000.
 - (2) مبادئ إرشادية للتصحيح المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1995.
- ت- قوانين وتنظيمات:
- (1) المرسوم التنفيذي 364/07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة المالية.
 - (2) قانون رقم 17/84 المؤرخ في 84/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
 - (3) قانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوت 90 والمتعلق بالخاصة العمومية.
 - (4) القانون رقم 01/11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بتسوية ميزانية سنة 2008.
 - (5) الإعلان العالمي حول الديمقراطية.

II. باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

- 1) F. MORDACQ, « Quels changements liés à la mise en œuvre de la LOLF ? ». Réforme de finances Publiques, Démocratie et bonne gouvernance. L.G.D.J. 2004.
- 2) Isabelle FLAHAUT-DZEMZERGUZE, les finances publiques et la reforme budgétaire ; 2eme édition Mars 2006.

ب- التقارير والمجلات:

- 1) Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, phase 2, aperçu d'ensemble de la modernisation des systèmes budgétaires en Algérie, CRC Sogema, 2009.
- 2) Ministère des finances, Rapport de l'Assistance technique au pilotage général du Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires; MDF, DGB, Cellule de Coordination et de Suivi de Projet (CCSP).
- 3) revue française, Finances publiques et responsabilité, l'autre reforme, N°92-Novembre 2005.
- 4) Revue française des finances publiques. L.G.D.J. N0 39, 1992.
- 5) La Budgétisation au service des résultats, Perspectives de La gestion des dépenses publiques, OCDE, 1995.

ت- الإنترنت:

- 1) Vers une Gestion Axée sur les Résultats OCDE 2002 (www.oecd.org).
- 2) Revue française d'administration publique n° 117, juin 2006 (www.ena.fr).
- 3) Evaluation et réforme budgétaire (www.legifrance.gouv.fr).

الهوامش:

- 1 محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2003، ص 266
- 2 د. سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 15
- 3 إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة طبع، ص 29.
- 4 د: طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 150.
- 5 عبد العالي الصكبان، ميزانية الدولة، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1969 ص 14
- 6 د: أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1989 ص 25 .
- 7 د: ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طبعة أولى، الجماهيرية الليبية، 1994، ص 64.
- 8 د: غازي عنابة لمالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، طبعة أولى، بيروت، 1990 ص 58
- 9 محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72
- 10 د: محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005 ص 95
- 11 د: محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 97.
- 12 البنك العالمي، تقرير حول التنمية في العالم، 2000، ص 73.
- 13 Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, phase 2, aperçu d'ensemble de la modernisation des systèmes budgétaires en Algérie, CRC Sogema, 2009, page 04
- 14 Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, Idem, page 10
- 15 Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, Idem, pages 36,37 et 38.
- 16 S. TROSA « Programme, pluriannualité et procédure budgétaire dans les pays de l'OCDE ». Revue française des finances publiques. L.G.D.J. N0 39 , 1992. p, 43.
- 17 Rapport de l'Assistance technique au pilotage général du Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires; MDF, DGB, Cellule de Coordination et de Suivi de Projet (CCSP).
- 18 Rapport de l'Assistance technique au pilotage général du MSB ; IDEM
- 19 Revue française Finances publiques et responsabilité, l'autre reforme, N°92-Novembre 2005, P 16
- 20 La budgétisation au service de résultats, perspectives de la gestion des dépenses publiques, OCDE, 1995.
- 21 المادة 11 من الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية
- 22 Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, Idem, pages 09 et 10.
- 23 المادة 03 من المرسوم التنفيذي 364/07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة المالية.
- 24 المادة 06 من المرسوم السابق